

قرار وزاري رقم ( 818 ) لسنة 2017  
بشأن إنشاء وترخيص مراكز تقييم خدمات التوجيه  
((مراكز توجيه))

وزير الموارد البشرية والتوطين:

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، وتعديلاته، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء،
- القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980، في شأن تنظيم علاقات العمل، وتعديلاته، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 2016 في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الموارد البشرية والتوطين،
- وبناءً على ما عرضه وكيل الوزارة لشؤون الموارد البشرية،

قرر  
مادة (1)

يكون للكلمات والعبارات التالية، أينما وردت في هذا القرار، المعاني المبينة قرین كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

الدولة: الإمارات العربية المتحدة

الوزارة: وزارة الموارد البشرية والتوطين

الوزير: وزير الموارد البشرية والتوطين

وكيل الوزارة: وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين لشؤون الموارد البشرية.

المنشأة: هي كل وحدة اقتصادية فنية أو صناعية أو تجارية، يعمل فيها عمال تهدف إلى انتاج سلع أو تسييقها أو تقديم خدمات من أي نوع، ويُسرى عليها قانون تنظيم علاقات العمل رقم 8 لسنة 1980، وتعديلاته.

مركز توجيه: هو مركز متخصص بتقديم خدمات متكاملة للمتعاملين المستهدفين في عمليات التوجيه والتوعية بأحكام النظم القانونية المعمول بها في الوزارة ووفقاً لما يُدرج بالمادة التوجيهية؛ وأية خدمات تتم إضافتها في تلليل الخدمات لهذه المراكز .

الشخص له: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الحاصل على ترخيص من الوزارة بإنشاء وتشغيل مركز توجيه وفقاً لأحكام هذا القرار والنظام القانونية المعمول بها في الوزارة.

**الموافقة بالترخيص:** الموافقة التي تصدر من الوزير لخطار المرخص له للبدء في إنشاء وتجهيز المركز استعداداً للتشغيل.

**الموافقة بالتشغيل:** الموافقة التي تصدر من وكيل الوزارة لخطار المرخص له للبدء في تشغيل المركز والتعامل مع الجمهور لتقديم الخدمة.

**موظف خدمة العملاء(استشاري سعادة المتعاملين):** هو الموظف المواطن الذي يتم تعيينه، من قبل صاحب الترخيص، للقيام بتقديم الخدمات للمتعاملين من خلال المكاتب الامامية بالمركز.

**استشاري توجيه:** هو الموظف الذي يتم تعيينه، من قبل صاحب الترخيص، للقيام بعرض المادة التوعوية في قاعات العرض المرنية والمسموعة الخاصة بعرض المادة التوعوية  
دليل الترخيص: هو الدليل الذي يشمل كافة التفصيلات المتعلقة بالشروط والإجراءات التي تقرها الوزارة لمنح تراخيص المركز.

**دليل الموصفات:** هو المرجع الأساسي في تحديد الموصفات الفنية وغير الفنية الواجب توافرها في مراكز الخدمة (توجيه) في داخله وخارجها.

**دليل التشغيل:** هو الدليل الذي يشمل كافة التفصيلات المتعلقة بالشروط والإجراءات والضوابط اللازم توافرها، لضمان جودة ممارسة ومتابعة نشاط المركز، وتحديد ضوابط الحوكمة العلاقة بين العامل وصاحب العمل في المركز.

**دليل الهوية المرنية:** هو الدليل الذي يحدد الطابع الخاص والمستقل الذي يتميز به المركز فيما يتعلق بالتصميم الداخلي والأثاث والشعار الخاص به.

**دليل الخدمات وفئات رسومها:** هو المرجع الأساسي في تحديد جميع الخدمات التي تقدمها المراكز وفترة الرسم لكل خدمة.

**الأنظمة القانونية المعول بها في الوزارة:** الأنظمة القانونية التي تقوم الوزارة فعلاً بتطبيقها على فئة العمل، وتشمل القوانين واللوائح والقرارات والتعاميم المعمول بها وقت العمل بهذا القرار، وتلك التي تصدر مستقبلاً، سواء كانت تلك الأنظمة صادرة للعمال وأصحاب العمل المسجلين لدى الوزارة أو على المراكز بوصفها منشآت مسجلة بالوزارة.

**المادة التوجيهية:** المحتوى المعتمد من الوزارة والذي يتلزم به المركز خلال قيامه بالعملية التوجيهية.

## مادة (2)

- أ. تنشأ مراكز شمسي ((مراكز الخدمة توجيه)) لتتولى ممارسة الأنشطة المنصوص علىها بال المادة (١) من هذا القرار ، والمنصوص عليها بالأنظمة قانونية المعمول بها في الوزارة.
- ب. تصدر الأدلة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار، وتحدد فئات رسوم خدمات المركز بقرار من وكيل الوزارة، ويحظر أن تشتمل تلك الأدلة على أحكام إضافية على ما ورد بهذا القرار . ويعين منح الموافقة بالترخيص أن يتسلم طالب الترخيص نسخة كاملة من هذه الأدلة، وأن يوقع إقراراً بذلك، وبالالتزام التام بها، وبأية تعديلات تلحقها، وعلى أن تقوم الوزارة بإبلاغ مراكز توجيه أولاً بأول بأية تعديلات وتعتبر تلك الأدلة جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .
- ج. تصنف ((مراكز الخدمة توجيه)) على الفئة الأولى وفق قرار تصنيف المنشآت المعمول به بشرط الالتزام بحسب التوضيحات التي تنص عليها الأدلة المنصوص عليها بالفقرة (ب) من هذه المادة.

## مادة (3)

يُحظر ممارسة أي عمل من أعمال مركز توجيه، المنصوص عليها في هذا القرار، إلا بناء على ترخيص صادر من الوزارة.

## مادة (4)

- يتعين توافر الشروط التالية في كل من يتقى للحصول على الموافقة بترخيص مركز توجيه:
- أن يكون الشخص الطبيعي إماراتي الجنسية بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة، كامل الأهلية، حسن السير والسلوك. وإذا كان طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً فإنه يتتعين أن يكون حاملاً لجنسية الدولة.
  - ألا يكون الشخص الطبيعي، أو ألي من الشركاء في الشخص الاعتباري، قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو من جرائم الاتجار بالبشر، ما لم يكن قد ردَّ إليه اعتباره إذا كان الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية، أو بعد مضي سنة من تاريخ الحكم إذا كان الحكم صادراً بالغرامة.
  - ألا يكون طالب الترخيص (سواء كان مالكاً أو شريكاً) من موظفي الوزارة بالقطاعات التشغيلية ذات العلاقة، أو من ذوي أقربائهم من الدرجة الأولى بما فيهم الزوج أو الزوجة.
  - أن يقدم دراسة جدوى اقتصادية من إحدى المكاتب المعتمدة بالدولة في بعض الحالات وطبقاً للمعايير التي تطلبها الوزارة.

5. لا يكون مالكاً أو شريكاً في منشأة توافر لها سبب من أسباب وقف المنشآت، المنصوص عليها في النظم المعتمد بها في الوزارة.
6. أن يقدم إقراراً وفق نموذج الأقرار والتعهد المعتمد من الوزارة يفيد علمه وموافقته، والتزامه بما تضمنه الأدلة المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القرار.
7. أن يقدم ما تطلبها الوزارة من ضمانات أو تأمينات مالية للحصول على هذا الترخيص، وفقاً للضوابط والشروط والإجراءات التي تتضمنها الأدلة الواردة في المادة (1) من هذا القرار.  
ويجوز للوزارة أن تمنع عن منح الترخيص المطلوب في أية حالة من الحالات الآتية:
- أ. سبق حصول الشخص على ترخيص، وإنهاه لأي سبب من الأسباب.
  - ب. ثبوت تناول مخالف طالب الترخيص للأنظمة القانونية المعتمد بها في الوزارة.
  - ج. إذا ما قدرت الوزارة أن منح الترخيص يمكن أن يخل باستقرار ممارسة هذا النشاط، ويؤثر سلباً على أداء هذه الخدمة للمتعاملين مع المراكز القائمة فعلاً.

#### **(5) مادة**

يتم منح طالب الترخيص الموافقة بالترخيص بقرار من الوزير لاستكمال الأعمال وفق أدلة العمل في الإطار الزمني المحدد من الجهات المعنية بالوزارة. وتُمْنَح الموافقة بالتشغيل من وكيل الوزارة بناء على تقرير مرفوع من الجهات المعنية بالوزارة يؤكد استكمال المركز لما تتضمنه الأدلة من اشتراطات لازمة للتشغيل، ومنها توفير التأمينات أو الضمانات المطلوبة.

#### **(6) مادة**

لا يجوز لصاحب الترخيص أن يتناول عنه أو يُتجيّره للغير، أو إجراء تغيير في الشركاء بالإضافة أو بالاستبدال إلا بعد الموافقة المكتوبة من الوزارة.

#### **(7) مادة**

- أ. يلتزم صاحب الترخيص بتعيين مدير للمركز، إماراتي الجنسية، كامل الأهلية، حسن السيرة والسلوك، حاصل على مؤهل مناسب.
- ب. يجوز، وفقاً للضوابط التي تقررها الوزارة، أن يكون مالك المركز أو الشريك فيه، مديرًا له، متى استوفى الشروط الواجب توافرها فيما يُعين مديرًا.

#### **مادة (8)**

يجوز للمركز فتح فروع له في ذات الإمارة المرخصة بها، أو في أية إمارة أخرى، بعد حصوله على ترخيص جديد من الوزارة، وللمركز تقديم خدماته لأي متعامل معه على مستوى الدولة.

#### **مادة (9)**

مع عدم الإخلال باتخاذ إجراءات توقيع أية عقوبة أشد يتم توقيعيها على مراكز الخدمة توجيهه، يكون منصوصاً عليها في أية أنظمة قانونية أخرى، يجوز، بقرار من الوزير إلغاء الترخيص بناء على توصية مرفوعة من وكيل الوزارة وذلك في حال أن ثبتت للجهات المعنية بالوزارة توافق إحدى الحالات الآتية:

- أ. عدم صحة أي من الوثائق أو البيانات المقدمة لغايات الترخيص.
- ب. الإخلال بأحكام هذا القرار أو بما تضمنته الأئلة الصادرة من الوزارة في هذا الشأن.
- ج. عدم استمرارية شرط من الشروط التي تم منح الترخيص بناء عليها.
- د. ارتكاب إحدى المخالفات الجسيمة مما ورد في دليل التشغيل.

#### **مادة (10)**

في حالات إلغاء ترخيص المركز، يتبعن اتخاذ الإجراءات الآتية:

- أ. إخطار المركز بقرار الإلغاء وفقاً لوسائل الاخطار المعمول بها في الوزارة مع بيان سبب القرار.
- ب. تحصيل جميع الغرامات التي تكون مستحقة على المركز حتى تاريخ الإلغاء.
- ج. إخطار سلطات ترخيص الأنشطة الاقتصادية في الحكومات المحلية (الدوائر الاقتصادية والبلديات) لاتخاذ إجراءاتها طبقاً للقرار الصادر بالإلغاء.
- د. إلزام أصحاب المراكز الملغاة بتسوية أوضاع العاملين فيها خلال الفترة التي تحددها لهم الوزارة، ولا يُخل كل ذلك بصلاحيات اتخاذ أي إجراءات أخرى إضافية أشد يكون معمولاً بها بالوزارة تجاه أية منشآت مخالفة.

#### **مادة (11)**

يلتزم المركز بالتقيد بالسرية المطلقة بخصوص كافة البيانات والمعلومات التي يطلع عليها بموجب المهام المكلفت بها، ولا تستخدم تلك البيانات والمعلومات ولا يجوز نشرها أو تزويدها لجهات أخرى إلا بالموافقة الخطية المسقبة من الوزارة.

مادة (12)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ إصداره، عدا المادتين 9 و 10، فيتم العمل بهما من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القرار.

ناصر بن ثانی الهاشمي  
وزير الموارد البشرية والتوطين

صدر بتاريخ : 1 / 11 / 2017